السياسة المالية وانعكاساتها

على ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

للسنوات المالية

2009/2008 – 2005/2004

إعداد

سمير عبد الفتاح إبراهيم

المستشار المالي

يونيو 2010

تقديم.

استكمالا لما سبق أن تقدمنا به من دراسة تحليلية لتطور الإنفاق العام والإيرادات العامة مع إلقاء الضوء على السياسة المالية لدولة الكويت عن السنوات المالية 1995/1994 – 2006/ 2007 وحتى يتوفر بين يدي الإدارة العليا بعض المؤشرات التي تلقي الضوء على مدي التغير في هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة وإلى أي مدى أمكن للسياسة المالية خلال السنوات المالية الخمس السابقة الحد من الإختلالات المالية والهيكلية في الميزانية.

أقدم في هذه الورقة تحليلا ماليا مختصرا لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية النفقات – الإيرادات) للسنوات المالية 2005/2004 – 2009/2008 وما يمكن أن نستخلصه من نتائج وفقا للمؤشرات التي تضمنتها الدراسة.

كما أود الإشارة إلى أنه قد توزيع مصروفات كل من وزارة الدفاع ووزارة العدل برنامج القضاء (الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية على أبواب الميزانية المختلفة).

أولا: الإيرادات العامة.

على الرغم من الزيادة المطردة في جملة الإيرادات خلال السنوات المالية الخمس السابقة (جدول رقم 1 حيث السنة المالية 2004/2005 سنة الأساس) والتي بلغت على التوالي 53.2 % ، 73.1 % ، 112.3 % 134.4 % والتي كانت طبيعية لمعدلات التغير المتصاعدة في حصيلة الإيرادات موزعة حسب التقسيم الاقتصادي وإن كانت متباينة بحيث تأتي الإيرادات النفطية في المرتبة الأولى ثم الإيرادات الضريبية في المرتبة الثانية فالإيرادات غير النفطية (ممثلة في إيرادات الخدمات) في المرتبة الثالثة ثم الضرائب والرسوم الجمركية في المرتبة الأخيرة.

لكن ما يهمنا في هذا المجال هل تغيرت الأهمية النسبية لعناصر الإيرادات أو هل تغيرت نسبة مساهمة العناصر المختلفة للإيرادات في جملة الإيرادات خلال السنوات الخمس الأخيرة ، الإجابة تعبر عنها النسب التي وردت في الجدول رقم (2) فما زالت الإيرادات النفطية هي المسيطرة على الحجم الأمثل من جملة الإيرادات وبنسب تكاد تكون ثابتة على الرغم من أن أسعار النفط بدأت مسيرة تراجعها الحاد من منتصف يوليو 2008 لتنخفض دون ال 35 دولار للبرميل في أقل من خمسة شهور لكنها عادت واكتسبت بعض الزخم ليصل عند مستوى 90 دولار مع نهاية عام 2008 ، فبلغت نسبة الإيرادات النفطية لجملة الإيرادات على التوالي (91.2 % ، 94.4 % ، 93.6 % ، 93.2 % ، 93.8 %).

في حين بلغت الإيرادات غير النفطية (6.4 % ، 3.9 % ، 4.7 % ، 5.1 % 4.6 %) وهي أيضا تكاد تدور حول معدلها حيث بلغ المتوسط لها 4.9 % .

ولا خلاف في ذلك بالنسبة للإيرادات الضريبية التي لم تبلغ نسبة مساهمتها خلال تلك السنوات إلا (.6 % ، .4 % ، .5 % .6 % ، .6 %) ما زالت أداة مهمشة وغير فعالة لأداء دورها كأحد أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية أيضا في تمويل الإنفاق العام من جهة وتأثيرها على الإنتاج والاستهلاك والادخار

والاستثمار من جهة أخرى إلى جانب ما يمكن أن تحققه من عدالة اجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، ولا شك أن ذلك كله لا يتحقق إلا من خلال إصدار قانون ضريبة شامل يراعى في نصوصه تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وتظل أيضا الضرائب والرسوم الجمركية لا تمثل موردا يساهم بنسبة مؤثرة من جملة الإيرادات فقد بلغت على التوالي (1.9 % ، 1.3 % ، 1.2 % ، 1.2 % ، 1 %) ولا شك أن قانون الجمارك الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم 10 لسنة 2003 والذي ينظم انتقال البضائع بين دول المجلس له تأثير حيث نصت المادة 67 منه على " يجوز إدخال البضائع ونقلها إلى أي مكان آخر داخل الدولة دون تأدية الضرائب "الرسوم" الجمركية" بشرط تقديم كفالة نقدية أو ضمان مصرفي يعادل ما يترتب عليها من ضرائب "رسوم" جمركية وفق التعليمات التي يصدرها المدير العام .

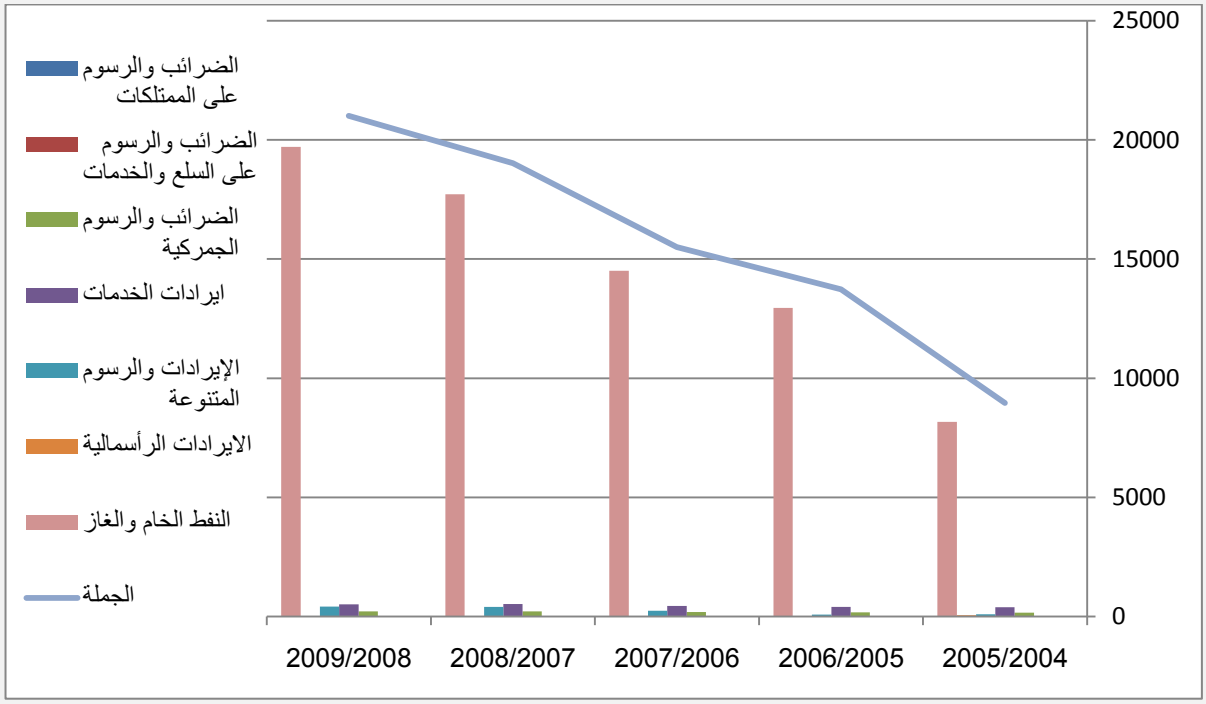

كما قد تستخدم الضرائب والرسوم الجمركية للتأثير على سياسة الاستيراد والتصدير بمنح إعفاءات لبعض السلع والمواد المستوردة من الخارج والمستخدمة في بعض الصناعات المحلية سواء لتسويقها محليا أو لإعادة تصدير تلك المنتجات للخارج بهدف تشجيع تلك الصناعات لما له من تأثير على الناتج المحلي من جهة وأيضا على الميزان التجاري من جهة أخرى ، وهو ما نتابعه من خلال ما يصدر

من قرارات بين الحين والآخر بإعفاء بعض السلع والمواد من الرسوم الجمركية كما أن الاتفاقيات التي تبرمها دولة الكويت في إطار اتفاقية التجارة الحرة والتي بدأت مع الولايات المتحدة الأمريكية ثم تعزيز التواصل بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين الشعبية للتوصل إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة والذي قد يؤدي إلى تراجع حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية إلا أنه لا شك سيكون له تأثير إيجابي في مجالات الاستثمار والتمويل والتجارة .

لذلك قد يكون تدني نسبة مساهمة الضرائب والرسوم الجمركية من جملة الإيرادات سلبيا من حيث حصيلة الإيرادات لكن قد يكون إيجابيا من الناحية الاقتصادية.

ثانيا: الإنفاق العام

بينما تشير معدلات التغير في الإنفاق العام (جدول رقم 5 ،6) لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية خلال السنوات 2005/2004 – 2008/2009 إلى الزيادة المطردة والتي بلغت على التوالي (8.7 % ، 63.2 % ، 53.6 % ، 189.2 %) إلا أنها كانت بمعدلات أقل من معدل التغير بالزيادة في حجم الإيرادات خلال تلك الفترة والتي بلغت 53.2 % ، 73.1 % ، 112.3 % 134.4 % باستثناء السنة المالية 2009/2008.

لكن هل استخدمت الزيادة في حصيلة الإيرادات العامة لإعادة هيكلة النفقات ؟

فالباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) ما زالت تحظى بالنصيب الأكبر من الإنفاق حيث بلغت خلال تلك السنوات باستثناء السنتين الماليتين 2005/2004 ، 2006/2005 (35.2 % ، 33.2 % ، 47.5 % ، 32.6 % ، 53.7 %) وبلغت ذروتها في السنتين الماليتين 2007/2006 ، 2009/2008 نتيجة للمبالغ المحولة للمؤسسة العامة للتأمينات لمواجهة العجز الاكتواري في صناديق المعاشات التقاعدية ، ثم يأتي الباب الأول (المرتبات) في المرتبة الثانية وتكاد تكون بنسب ثابتة تقريبا باستثناء السنة المالية 2008/2009 لزيادة نسبة الإنفاق على الباب الخامس (لكن من الواضح أن القيمة المطلقة في هذه السنة تزيد عن 2007/2008 بحوالي 21.2 % تقريبا) حيث بلغت على التوالي 10.5% ، 23.4 % ، 35.7 % 64.5 % .

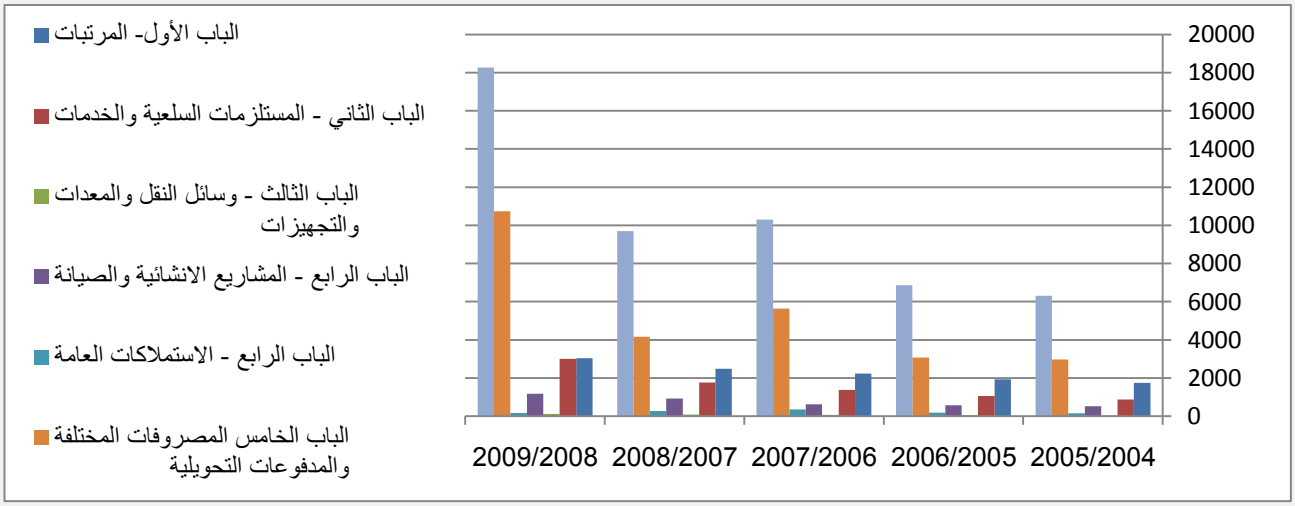

ثم يحتل الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت 17.1% ، 18.1 % ، 14.8 % ، 22 % ، 17.6 %) ومن الملاحظ أن الزيادة في السنتين الأخيرتين إنما ترجع إلى زيادة الإنفاق على وقود تشغيل محطات القوى الكهربائية والذي يتم شراءه من مؤسسة البترول الكويتية بأسعار السوق العالمية.

في حين يأتي الإنفاق على الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة في المرتبة الرابعة بنسبة (10.8 % ، 11% ، 9.7 % ، 12.6 % ، 7.5 %) فإذا استبعدنا النسبة المخصصة للإستملاكات العامة ستكون نسبة الإنفاق على المشاريع الإنشائية والصيانة كما يلي 8.4 % ، 8.3 % ، 6.1 % ، 9.6 % ، 6.5 % .

وفي المرتبة الأخيرة يأتي الإنفاق على الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بنسبة هزيلة بلغت (.8 % ، 1 % ، .9 % ، 1 % ، .7 %).

خلاصة ما سبق أن الزيادة في الإيرادات العامة لم توجه في الحقيقة لإعادة هيكلة الأنفاق العام بتوجيه معدل إنفاق أعلى إلى الإنفاق الرأسمالي لتحقيق التنمية أو ما يطلق عليه في إستراتيجية الوزارة بالانتقال إلى ميزانية تنموية اقتصادية ، حيث لم نر على أرض الواقع من السياسات والآليات التي تسعي لتحقيقها.

تحليل الإنفاق العام وفقا للتقسيم الاقتصادي (جدول رقم 3 ، 4).

بداية أود الإشارة إلى أن الفكر التحليلي للإنفاق العام على مستوى التقسيم الاقتصادي يتبنى أكثر من نظرية فالبعض ينظر إلى الإنفاق الجاري على أنه يمثل قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية (نفقات التشغيل) التي لا يمتد أثرها لسنة مالية قادمة ثم الإنفاق الرأسمالي ممثلا في نفقات التكوين الرأسمالي من شراء أو إنتاج السلع الرأسمالية (تجهيزات ومعدات وآلات ووسائل نقل) إلى جانب المشاريع الإنشائية والأعمال الإنشائية الصغيرة والصيانة الجذرية أو المتخصصة (النفقة التي ذات العمر الإنتاجي والتي يمتد أثر النفقة فيها إلى سنة أو سنوات مالية مقبلة) أما فيما يتعلق بالإستملاكات العامة فقد تكون لهدف اقتصادي إذا كانت بهدف إقامة مشاريع إنشائية أو إنتاجية وقد تصنف على أنها مصروفات تحويلية باعتبارها في بعض الأحيان توزيع للثروة (الدخل).

ثم تأتي المدفوعات التحويلية وهي ما تنفقه الدولة دون الحصول على سلعة أو خدمة وإنما لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية.

أما النظرية الأخرى فتقوم على أساس تقسيم النفقات العامة تنقسم اقتصاديا إلى قسمين ، نفقة رأسمالية وهي كما أسلفنا ونفقة جارية وهي تشمل كافة النفقات الأخرى سواء كانت في صورة شراء سلع ومواد وخدمات للتشغيل (الاستهلاكية) أو المدفوعات التحويلية داخلية أو خارجية (باستثناء التحويلات الرأسمالية).

وهو ما اعتمدته ديليوت (مستشاري مشروع إعادة هندسة العمليات) في تطوير تصنيف الميزانية وفقا للاتجاهات الحديثة في المالية العامة ليتوافق مع الإحصائيات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي وكذلك التصنيف الوظيفي للإنفاق الحكومي(COFOG) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

ويشير تحليل الإنفاق العام وفقا للتقسيم الاقتصادي أن الإنفاق الجاري (المرتبات – المستلزمات السلعية والخدمات – المصروفات المختلفة – المدفوعات التحويلية) يستحوذ على النسبة الأعلى من الإنفاق العام حيث بلغ خلال تلك السنوات ما نسبته (88.3 % ، 88. % ، 89.5 % ، 86.4 %، 91.7 %) ، في حين بلغ الإنفاق الرأسمالي (المشاريع الإنشائية ووسائل النقل والمعدات والتجهيزات) على التوالي 11.7 % ، 12 % ، 10.5 % ، 13.6 % ، 8.3 % ، وهي مؤشر يؤكد على استمرار الاختلال الهيكلي للإنفاق العام والذي بدوره لا يحقق طموح الدولة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ناهيك عن طبيعة المشروعات الإنشائية التي وإن كانت تضيف إلى الثروة القومية في صورة إنشاء

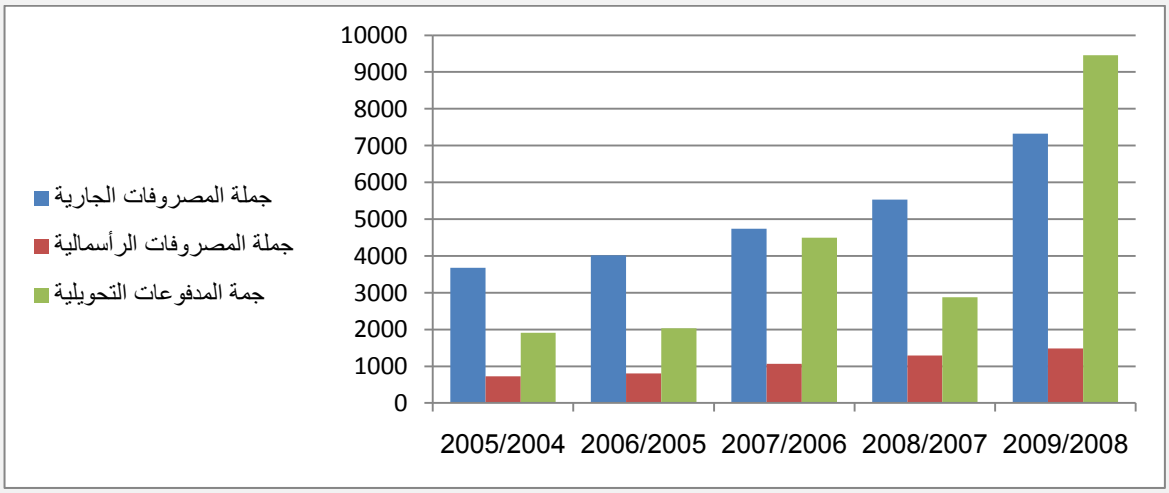

المدن السكنية أو إلى رفع مستوى البنية التحتية إلى أنه يجب التخطيط لمشاريع قومية تضيف إلى الناتج المحلي من خلال الصناعات المختلفة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتساهم في إيجاد فرص العمل التي تعالج من خلالها مشكلة البطالة الفعلية والمقنعة وخروج الدولة من عباءة تحمل مسئولية توفير فرص العمل بإنهاك ميزانية الدولة وتعيينهم بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة

ويستأثر الإنفاق الجاري من الإيرادات النفطية (جدول رقم 1) ما نسبته على التوالي (68.3 % ، 46.6 % ، 63.5 % ، 47.3 % ، 85.0 %) وقد تتراجع تلك النسب قليلا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن من بين المصروفات المختلفة (وفقا للتصنيف الاقتصادي للمصروفات) ما يمكن تبويبه ضمن المصروفات الرأسمالية كما هو الحال لمصروفات وزارة الدفاع ومصروفات وزارة العدل (برنامج القضاة) وإن كنا نعتقد أنها لن تمثل انحرافا يخل بالنتائج السابق الإشارة إليها.

أما الإنفاق الرأسمالي فلا يمثل من الإيرادات النفطية سوى (9 % ، 6.4 % ، 7.5 % ، 7.4 % ، 7.7 %) وكما هو واضح فهي نسب تكاد تكون ثابتة تؤكد في النهاية أن الإنفاق الرأسمالي بعيدا جدا عن أهداف التنمية الاقتصادية

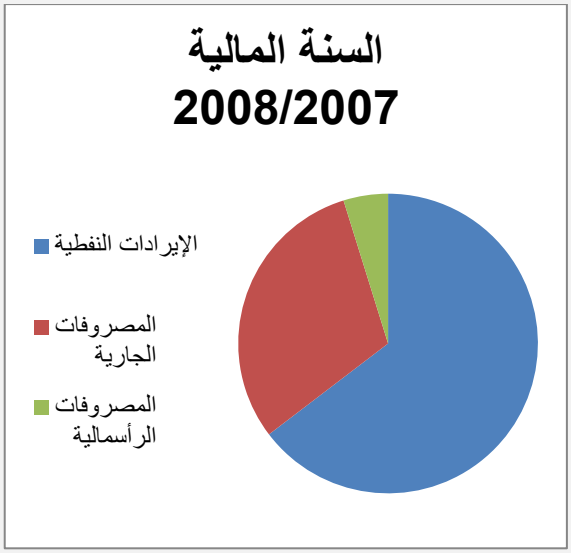

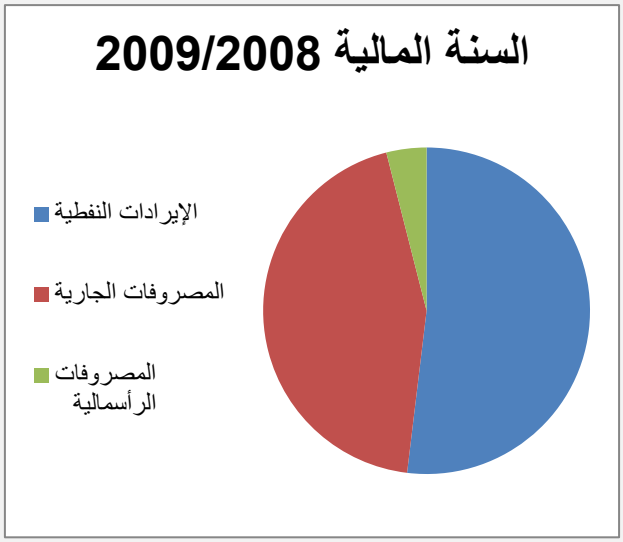

.

على جانب آخر نجد أن الإيرادات الضريبية وكما هو معروف من أنها أحد أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تؤدي دورا اقتصاديا واجتماعيا لا تمثل من جملة الإيرادات العامة سوى نسبة هزيلة خلال تلك السنوات حيث بلغت على التوالي (6. % ، 4. % ، 5. % ، 6. % ، 6. %) وهي أيضا نسبة ثابتة تقريبا هذا على الرغم من الزيادة المطردة في حصيلتها حيث بلغت (9.4 % ، 54.7 % ، 105.7 % ، 130.2 % جدول رقم 1).

أما مساهمتها في المصروفات فهي هامشية بلغت على التوالي خلال تلك السنوات (8. % ، 8. % ، 8. % ، 1.1 % ، 7. %) ، ولعل جهود وزارة المالية في تقديم مشروع قانون شامل لضريبة الدخل إلى مجلس الوزراء يرى طريقه إلى السلطة التشريعية ومن ثم إقراره وإصدار قانون بشأنه ليساهم كأداة هامة للسياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويعالج نسبيا الخلل في هيكل الميزانية.

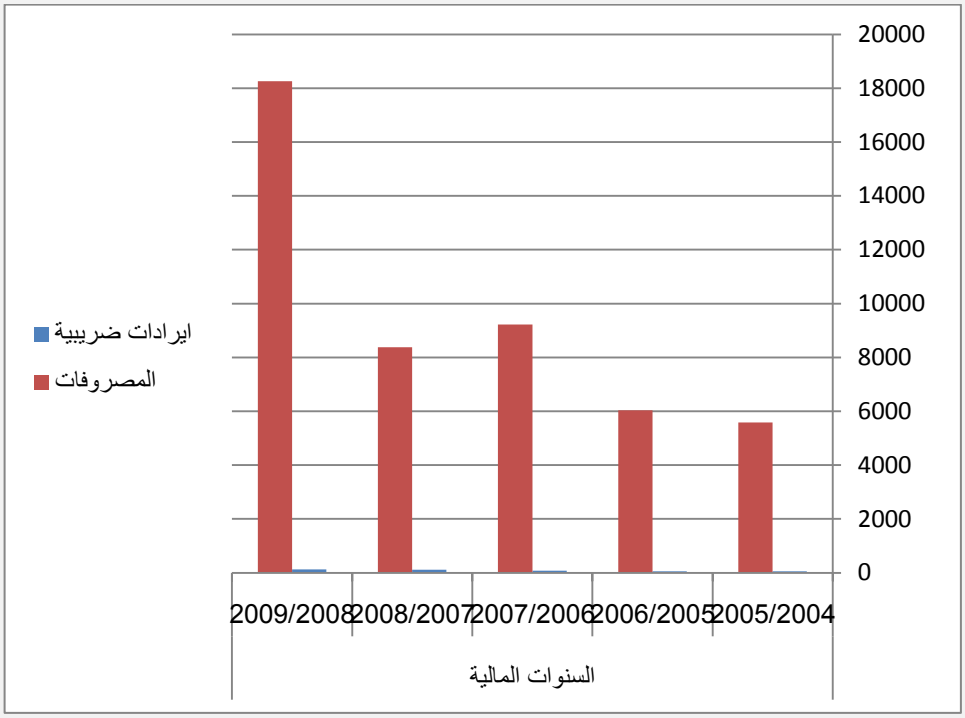

الإنفاق العام وفقا لوظائف الدولة (جدول 7 وتابع 7).

إن تحليل النشاط المالي للدولة وفقا للتقسيم الوظيفي للميزانية يساهم في تتبع التغيرات والتطورات التي تطرأ عليه سواء في طبيعته (أي طبيعة النشاط المالي

) أو نطاقه من عام إلى آخر، كما يمكن دراسة ومقارنة النفقات العامة وتطور توزيعها بين مختلف الوظائف والأغراض وما لها من أهمية في تقييم أنشطة كافة الوحدات الداخلة في الاقتصاد العام وبيان دورها.

كما تزداد أهميتها إذا ما أمكن عقد مقارنة بين التقسيمات الوظيفية لأكثر من دولة واحدة ولعدد من السنوات وخاصة على المستوى الإقليمي التي تتشابه فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل ذلك تم إعادة تبويب وتقسيم وظائف الدولة من خلال مشروع إعادة هندسة العمليات (جاري التنفيذ) ليتوافق مع الإحصائيات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي وكذلك التصنيف الوظيفي للإنفاق الحكومي(COFOG) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حتى يسهل إجراء هذه المقارنات.

وتوضح جداول تحليل النشاط المالي للدولة وفقا لوظائف الدولة (وفقا التقسيم الجاري) ما يلي:

1 – الأهمية النسبية للوظيفة الرئيسية لجملة الإنفاق العام.

2 – الأهمية النسبية للوظيفة الفرعية لجملة الإنفاق العام.

فنجد أن الخدمات الاجتماعية (التعليم – الصحة – التكافل الاجتماعي) تستحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق العام على مدار السنوات الخمس السابقة حيث بلغت (33.9 % ، 35.5 % ، 44.8 % ، 30.6 % ، 52.5 %) وهو لا يعكس توزيعا أمثل على مستوى الوظائف الفرعية فالخدمات التعليمية تمثل على التوالي (12.6 % ، 12.7 % ، 10.1 % ، 12.6 % ، 8.1 %) فيما تمثل الخدمات الصحية (6.2 % ، 6.7 % ، 5.3 % ، 6.2 % ، 5.6 %) من جملة الإنفاق العام في حين بلغ نصيب وظيفة التكافل الاجتماعي والشئون الاجتماعية (15 % ، 16.2 % ، 29.4 % ، 11.8 % ، 38.5 %). وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأفراد المجتمع سواء على مستوى الأسر أو على مستوى الأفراد وكذلك لبعض أنشطة القطاع الخاص والتي سنبرزها عند تحليلنا لأوجه النشاط المالي للدولة في إطار الإعانات والرعاية الاجتماعية.

أما السبب في الزيادة المطردة لنصيب نفقات التكافل الاجتماعية والرعاية الاجتماعية بصورة عامة من جملة الإنفاق العام يعود إلى المساهمات التي تقدمها الدولة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لسد العجز الاكتواري في صناديق المعاشات التقاعدية هذا إلى جانب ما تتحمله الدولة من التزامات قانونية ناشئة مما تقرره الدولة من زيادات في رواتب ومعاشات الموظفين الكويتيين.

تأتي وظيفة الخدمات العامة (التنظيمية –المالية – المن والعدالة – الالتزامات الخارجية) ووظيفة الخدمات الاقتصادية (الطاقة – النقل – المواصلات – التجارية والصناعية – الزراعة والثروة السمكية) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية خلال السنوات المالية الثلاث من 2004/ 2005 حتى 2006/2007 فالأولى بلغت نسبتها من جملة الإنفاق العام (19.3 % ، 17.7 % ، 15.8 %) وتحظي الخدمات التنظيمية وخدمات الأمن والعدالة بالنسبة الأكبر حيث بلغت نسبتيها من جملة الإنفاق العام على التوالي (16.5 % ، 15 % ، 13.5 % ، 14.3 % 6.1).

أما فيما يتعلق بالخدمات الاقتصادية فقد بلغت نسبة مساهمتها في الإنفاق العام على التوالي (16.9 % ، 17.7 % ، 15.1 % ، 22.8 % ، 21 %) وتستحوذ خدمات الطاقة (الكهرباء والماء والنفط) على النسبة الكبر حيث بلغت خلال تلك السنوات على التوالي (14.2 % ، 15.1 % ، 13.1 % ، 20.4 % ، 19.5 %) نظرا لما تمثله تكلفة وقود تشغيل محطات القوى الكهربائية من نفقات تلك الخدمات.

أما في السنتين الماليتين 2008/2007 ، 2008/ 2009 فقد لوحظ ارتفاع نسبة مساهمة الخدمات الاقتصادية وحافظت على مرتبتها الثانية من حيث الأهمية النسبية فبلغت على التوالي (22.8 % ، 21 %) ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة وقود تشغيل محطات القوى الكهربائية نتيجة زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما يتم بموجبه محاسبة ما تزود به مؤسسة البترول الوطنية وزارة الكهرباء والماء.

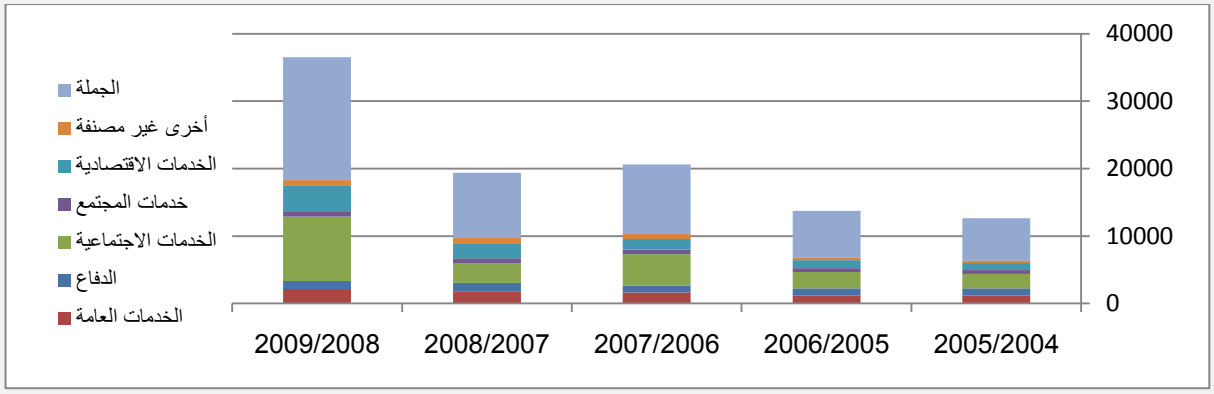

في حين بلغت مساهمة الخدمات التنظيمية خلال هاتين السنتين لتبلغ (18.7 % ، 11.8 %) لتحتل بهما المرتبة الثالثة.

وتأتي وظيفة الدفاع بما تمثله من نفقات لتعزيز أمن البلاد في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية من جملة الإنفاق العام والتي بلغت (16.5 % ، 14.8 % ، 10.3 % ، 12.6 % ، 6.5 %).

وتمثل تلك الوظائف الأربعة التي أشرنا إليها في تحليلنا جملة مساهمتها خلال السنوات الخمس محل الدراسة ما نسبته على التوالي (86.6 % ، 85.7 % ، 86 % ، 84.7 % ، 91.5 %) ومن الملاحظ أنها تكاد تكون ثابتة باستثناء السنة المالية 2009/2008 نتيجة المبالغ المحولة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية كما سبق الإشارة لمواجهة العجز الاكتواري في صناديق المعاشات التقاعدية لموظفي الدولة الكويتيين.

الإعانات والرعاية الاجتماعية (جدول رقم 8 وتابع 8).

تستأثر الرعاية الاجتماعية باهتمام الدولة وتقدم الإعانات والدعم لأصحاب الدخل المحدود كنفقات الرعاية الاجتماعية إلى جانب ما تقدمه من منح للزواج وتحمل أعباء خفض تكاليف المعيشة بالإضافة إلى دعم المؤسسات الأهلية كالصحف المحلية والمدارس الخاصة والنقابات وجمعيات النفع العام لتتمكن تلك المؤسسات من أداء رسالتها التعليمية والثقافية والإعلامية على أكمل وجه ، كما تتحمل الدول الأعباء المترتبة على القوانين ذات العلاقة بالتأمينات الاجتماعية تستمر مظلة استقرار وأمان للمواطنين حتى بعد بلوغهم سن التقاعد.

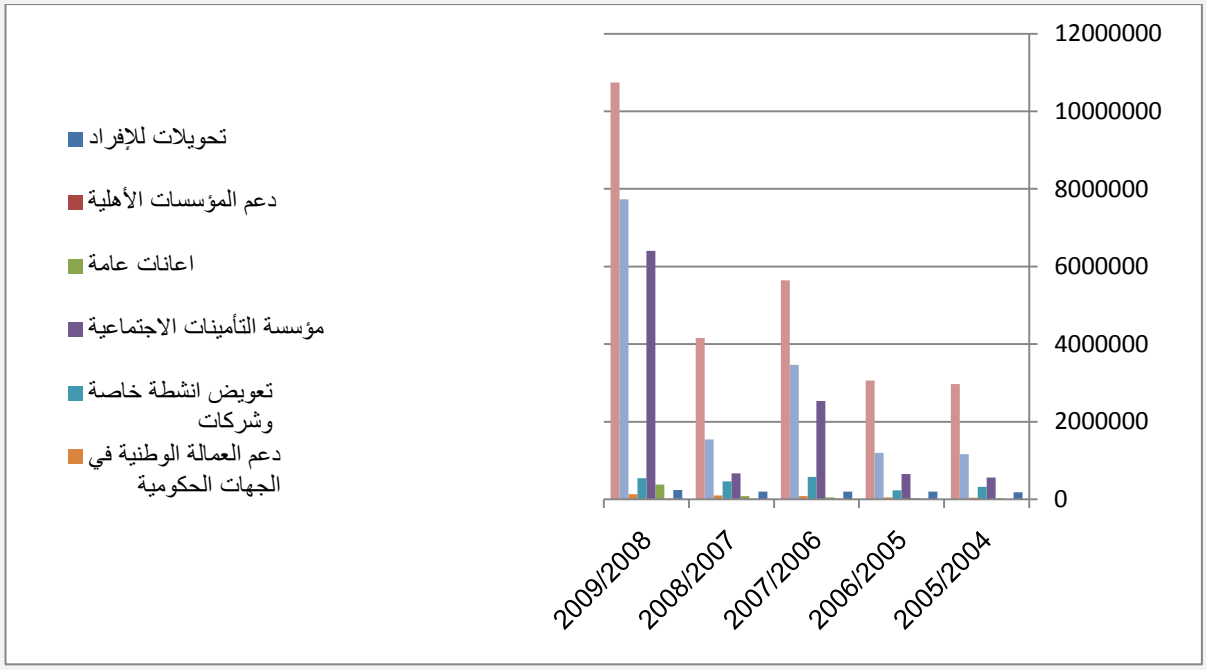

ويبين الجدول أن جملة ما تنفقه الدولة من إعانات ورعاية اجتماعية يمثل ما نسبته من جملة الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) على التوالي (39.4 % 39.2 % ، 61.4 % ، 37.2 % ، 71.9 %) وقد شهدت السنتين الماليتين 2006/2007 ، 2008/2009) النسبة الأعلى نتيجة للمبالغ التي تحملتها الدولة لدعم صناديق معاشات التقاعد حيث بلغت 2.5 % ، 6.4 مليار دينار كويتي تقريبا بلغت نسبتيهما خلال تلك السنتين من جملة الباب الخامس على التوالي (45 % ، 59.6 %) وتأتي من حيث الأهمية النسبية تعويض الأنشطة الخاصة والشركات حيث بلغت نسبتها (11 % ، 7.6 % ، 10.2 % ، 11.2 % ، 5.1 %) وعلى الرغم من تراجع النسبة في السنة المالية 2008/2009 (نتيجة زيادة نسبة دعم مؤسسة التأمينات) إلا أن القيمة المطلقة للنفقة قد زادت في هذه السنة عن سابقتها بنسبة 17.8 % .

أما ما تنفق الدولة على الرعاية الإجتماعية والإعفاء من فوائد القروض العقارية ومن أقسط القروض العقارية إلى جانب ما تتحمله نتيجة المديونيات الصعبة فقد بلغت نسبتها خلال تلك السنوات (6.2 % ، 6.4 % ، 3.5 %، 4.9 % ، 2.2 %) مع ملاحظة أن الإنفاق على هذه الخدمات قد حقق زيادة مطردة بلغت على التوالي (نسبة للسنة المالية 2005/2004) 7.6 % ، 7.9 % ، 10.9 % ، 31.1 %).

الخلاصة.

1 – أن الإختلالات المالية والهيكلية في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ما زالت قائمة سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات.

2 – أن الدولة ما زالت مستمرة في سياستها في تبني توفير فرص العمل للمواطنين بالتعيين بالجهات الحكومية.

3 – ليس لدينا أية مؤشرات تنبئ بأن ما تتحمله الدولة لدعم العمالة الوطنية للعمل في الجهات غير الحكومية (القطاع الخاص) له نتائج إيجابية.

4 – أنه على الرغم من أن وزارة المالية قد خطت خطوات إيجابية نحو إعداد مشروع لقانون ضريبة الدخل الكويتية إلا أن الرؤية المستقبلية مشبعة بالضباب لخروجه إلى دائرة الضوء.

5 – ليس هناك سياسة اقتصادية تتبني مشاريع قومية إنتاجية يؤدي القطاع الخاص فيها دورا محوريا وينعكس أثره على نمو الناتج المحلي والناتج القومي ، وليس مشاريع إنشائية تضيف إلى الثروة القومية ولو كنا لا ننكر أهمية تطوير البنية التحتية ودورها في التنمية الاقتصادية.

6 – ما زالت الدولة تسيطر منذ أن أصبح النفط يمثل موردا رئيسيا وتجاريا هاما على أدوات الإنتاج ولعل في القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج و عمليات التخصيص إذا ما أحسن تنفيذه دورا لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والحد من سيطرة القطاع العام على أوجه الأنشطة الاقتصادية وحتى الخدمية وتوسيع مساهمة القطاع الخاص.

7 – إن الاستمرار في الاستجابة لاعتماد كوادر جديدة للمرتبات قد خلقت إنفاقا غير مرن لا يمكن تداركه إذ أصبح حقا للموظف والتزاما قانونيا على الدولة إلى جانب ما يحمله من تبعات تمثلت في ذلك العجز الاكتواري في صناديق المعاشات التقاعدية كما سبق وأشرنا.

8 – عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة تتسم بالشفافية عن تطور النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي – الناتج القومي – الدخل القومي) ومعدلات النمو ومعدلات

التضخم وإصدارها في أوقات مناسبة لا شك أنها تعيق إعداد الدراسات التحليلية للاقتصاد الوطني والمالية العامة ومن ثم لا تمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب كما أن ذلك يفقد الثقة في ما ينشر من بيانات أو أنها تصبح عديمة الفائدة.

9 – أعتقد انه أصبح من الملائم العودة لإحياء التوصيات التي صدرت عن بعثة صندوق النقد الدولي بدمج بعض الهيئات لبعض الوزارات أو خصخصة البعض منها وخاصة بعد صدور القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج و عمليات التخصيص .

10 – التنمية البشرية وهي محور التنمية الاقتصادية فالخدمات التعليمية والخدمات الصحية تمثلان (18.8 % ، 19.4 % ، 15.4 % ، 18.8 % ، 13.7 %). من جملة الإنفاق العام في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية في الوقت الذي تتراجع فيه مستوى الخدمات الصحية ومخرجات التعليم.

الخطة السنوية 2010 – 2011

في مواجهة التحديات.

صدر القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2010 / 2011 – 2013 / 2014) لتعكس ملامح خطة تنموية طموحة واضحة المعالم واقعية الأهداف عملية المنهج في ظل التحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ساعية في الوقت نفسه إلى ترجمة رغبة صاحب السمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وفق أهداف استراتيجيه للتنمية طويلة الأجل حتى عام 2035 بمشاركة الأطراف الفاعلة للدولة.

ولقد جاءت الخطة السنوية 2011/2010 التي أقرها مجلس الوزراء كأحد ركائز تفعيل خطة التنمية والتي اكتسبت أهميتها من تحديدها للغايات والأهداف المرحلية والسياسات الخاصة بتنفيذها ، فضلا عن تحديدها للإجراءات التفصيلية تمهيدا لانطلاق مشروعاتها على أرض الواقع.

وما يميز هذه الخطة أنها ركزت على سياسات عامة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتنشيط الحركة العامة للمجتمع وتسارع خطواته نحو التطوير والتجديد والإبداع ، كما تنبهت الخطة إلى أهمية تحريك الركود الإداري أينما وجد في الدولة إلى مستويات أعلى من الكفاءة لخدمة المواطن.

لقد حشدت الحكومة الموارد المالية والبشرية من خلال مشروعات الميزانيات العامة للسنة المالية 2010 - 2011 لتحقيق الأهداف المرحلية التي تضمنتها الخطة السنوية كما وضعت مؤشرات للمتابعة للتحقق من حسن التنفيذ تأكيدا على تعظيم العائد وتفعيل الرقابة والمسائلة في ظل معايير الشفافية العالية ضمانا لحسن استخدام المال العام.

إن صدور القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص إنما هو خطوة نحو إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص في إطار التعاون العادل بينهما بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين.

الجداول الإيضاحية

جدول 1 مقارنة الإيرادات بالمصروفات حسب التقسيم الاقتصادي 1

جدول 2 مقارنة الإيرادات بالمصروفات حسب التقسيم الاقتصادي 2

جدول 3 مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب التقسيم الاقتصادي 1

جدول 4 مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب التقسيم الاقتصادي 2

جدول 5 مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الأبواب 1

جدول 6 مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الأبواب 2

جدول 1/7 مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الوظائف 1

جدول 2/7 مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الوظائف 2

جدول 1/8 إعانات اجتماعية وضريبة 1

جدول 2/8 إعانات اجتماعية وضريبة 2

وزارة المالية

مقارنة النفقات بالإيرادات حسب التقسيم الاقتصادي

لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

جدول رقم 1

لأقرب مليون دينار

البيـــــــــــان	السنوات المالية								
	2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
الإيرادات:										
الإيرادات النفطية	8170	158.6	12956	177.6	14512	216.9	17719	241.3	19711	
الإيرادات غير النفطية	573	93.9	538	126.5	725	169.3	970	167.2	958	
ايرادات ضريبية	53	109.4	58	154.7	82	205.7	109	230.2	122	
ضرائب ورسوم جمركية	166	106.0	176	114.5	190	134.9	224	129.5	215	
جملة الإيرادات	8962	153.2	13728	173.1	15509	212.3	19022	234.4	21006	
المصروفات										
المصروفات الجارية	5578	108.2	6036	165.3	9221	150.2	8380	300.4	16754	
المصروفات الرأسمالية	737	112.1	826	147.2	1085	178.8	1318	204.6	1508	
جملة المصروفات	6315	108.7	6862	163.2	10306	153.6	9698	289.2	18262	
المخصص لإحتياطي الأجيال القادمة	896	153.2	1373	173.1	1551	212.3	1902	234.5	2101	
جملة المصروفات والمخصصات	7211	114.2	8235	164.4	11857	160.9	11600	282.4	20363	
الإضافة للإحتياطي العام	1751	313.7	5493	208.6	3652	423.9	7422	36.7	643	
احصائيات%										
المصروفات الجارية / الإيرادات النفطية	68.3		46.6		63.5		47.3		85.0	
المصروفات الرأسمالية / الإيرادات النفطية	9.0		6.4		7.5		7.4		7.7	
الإيرادات الضريبية / المصروفات	0.8		0.8		0.8		1.1		0.7	

السنة المالية 2005/2004 سنة الأساس

إعداد سمير عبد الفتاح المستشار المالي

وزارة المالية

مقارنة النفقات بالإيرادات حسب التقسيم الاقتصادي

لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

جدول رقم 2

لأقرب مليون دينار

البيـــــــــــان	السنوات المالية									
	2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
الإيرادات:										
الإيرادات النفطية	8170	91.2	12956	94.4	14512	93.6	17719	93.2	19711	93.8
الإيرادات غير النفطية	573	6.4	538	3.9	725	4.7	970	5.1	958	4.6
إيرادات ضريبية	53	0.6	58	0.4	82	0.5	109	0.6	122	0.6
ضرائب ورسوم جمركية	166	1.9	176	1.3	190	1.2	224	1.2	215	1.0
جملة الإيرادات	8962	100	13728	100	15509	100	19022	100	21006	100
المصروفات										
المصروفات الجارية	5578	88.3	6036	88.0	9221	89.5	8380	86.4	16754	91.7
المصروفات الرأسمالية	723	11.4	826	12.0	1085	10.5	1318	13.6	1508	8.3
جملة المصروفات	6315	100	6862	100	10306	100	9698	100	18262	100
المخصص لإحتياطي الأجيال القادمة	896	10	1373	10	1551	10	1902	10	2101	10
جملة المصروفات والمخصصات	7211		8235		11857		11600		20363	
الإضافة للإحتياطي العام	1751	19.5	5493	40.0	3652	23.5	7422	39.0	643	3.1
احصائيات%										
المصرفات الجارية / الإيرادات النفطية		68.3		46.6		63.5		47.3		85.0
المصروفات الرأسمالية / الإيرادات النفطية		8.8		6.2		7.4		7.3		7.7
الإيرادات الضريبية / المصرفات		0.8		0.8		0.8		1.1		0.7

الأهمية النسبية

إعداد سمير عبد الفتاح المستشار المالي

وزارة الماليـــة

مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب التقسيم الاقتصادي

لأقرب مليون دينار

جدول رقم 3

البيـــان	المصروفات الفعلية للسنوات المالية								
	2005/2004	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
المصروفات الجارية									
المرتبات	2274	2513	110.5	2806	123.4	3086	135.7	3741	164.5
المستلزمات السلعية والخدمات	1083	1242	114.7	1521	140.4	2132	196.9	3211	296.5
المصروفات المختلفة	302	231	76.5	386	127.8	273	90.4	308	102.0
المدفوعات التحويلية الداخلية	1788	1870	104.6	4312	241.2	2524	141.2	8959	501.1
المدفوعات التحويلية الخارجية	131	180	137.4	196	149.6	365	278.6	535	408.4
جملة المصروفات الجارية	5578	6036	108.2	9221	165.3	8380	150.2	16754	300.4
المصروفات الرأسمالية									
وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	53	70	132.1	88	166.0	99	186.8	135	254.7
المشاريع الانشائية والصيانة	684	756	110.5	997	145.8	1219	178.2	1373	200.7
جملة المصروفات الرأسمالية	737	826	112.1	1085	147.2	1318	178.8	1508	204.6
الجملة	6315	6862	108.7	10306	163.2	9698	153.6	18262	289.2

السنة المالية 2005/2004 سنة الأساس

إعداد سمير عبد الفتاح / المستشار المالي

وزارة الماليـــة

مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب التقسيم الاقتصادي

لأقرب مليون دينار

جدول رقم 4

البيـــان	المصروفات الفعلية للسنوات المالية									
	2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
المصروفات الجارية										
المرتبات	2274	40.8	2522	41.8	2806	30.4	3086	36.8	3741	22.3
المستلزمات السلعية والخدمات	1083	19.4	1205	20.0	1521	16.5	2132	25.4	3211	19.2
المصروفات المختلفة	302	5.4	259	4.3	386	4.2	273	3.3	309	1.8
المدفوعات التحويلية الداخلية	1788	32.1	1870	31.0	4312	46.8	2524	30.1	8958	53.5
المدفوعات التحويلية الخارجية	131	2.3	180	3.0	196	2.1	365	4.4	535	3.2
جملة المصروفات الجارية	5578	100	6036	100	9221	100	8380	100	16754	100
نسبة المصروفات الجارية لجملة المصروفات		88.3		88.0		89.5		86.4		91.7
المصروفات الرأسمالية										
وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	53	7.2	70	8.5	88	8.1	99	7.5	135	9.0
المشاريع الانشائية والصيانة	684	92.8	756	91.5	997	91.9	1219	92.5	1373	91.0
الاستملاكات العامة										
جملة المصروفات الرأسمالية	737	100	826	100.0	1085	100.0	1318	100.0	1508	100.0
نسبة المصروفات الرأسمالية لجملة المصروفات		11.7		12.0		10.5		13.6		8.3
الجملة	6315	100	6862	100	10306	100	9698	100	18262	100

الأهمية النسبية

إعداد سمير عبد الفتاح / المستشار المالي

وزارة المالية

مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الأبواب

جدول رقم 5

لأقرب ملون دينار

البيـــــان	المصروفات الفعلية للسنوات المالية								
	2005/2004	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
الباب الأول- المرتبات	2274	2513	110.5	2806	123.4	3086	135.7	3741	164.5
الباب الثاني - المستلزمات السلعية والخدمات	1083	1242	114.7	1521	140.4	2132	196.9	3211	296.5
الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	53	70	132.1	88	166.0	99	186.8	135	254.7
الباب الرابع - المشاريع الانشائية والصيانة	684	756	110.5	997	145.8	1219	178.2	1373	200.7
الباب الخامس المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	2221	2281	102.7	4894	220.4	3162	142.4	9802	441.3
جملة المصروفات	6315	6862	108.7	10306	163.2	9698	153.6	18262	289.2

السنة المالية 2005/2004 سنة الأساس

إعداد/ سمير عبد الفتاح / المستشار المالي

وزارة المالية

مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الأبواب

جدول رقم 6

لأقرب ملون دينار

البيـــان	المصروفات الفعلية للسنوات المالية									
	2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
الباب الأول- المرتبات	2274	36.0	2513	36.6	2806	27.2	3086	31.8	3741	20.5
الباب الثاني - المستلزمات السلعية والخدمات	1083	17.1	1242	18.1	1521	14.8	2132	22.0	3211	17.6
الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	53	0.8	70	1.0	88	0.9	99	1.0	135	0.7
الباب الرابع - المشاريع الانشائية والصيانة	684	10.8	756	11.0	997	9.7	1219	12.6	1373	7.5
الباب الخامس المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	2221	35.2	2281	33.2	4894	47.5	3162	32.6	9802	53.7
جملة المصروفات	6315	100.0	6862	100.0	10306	100.0	9698	100.0	18262	100.0

الأهمية النسبية

إعداد/ سمير عبد الفتاح / المستشار المالي

وزارة المالية

مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الوظائف

جدول رقم 7

لأقرب مليون دينار

وظيفة	وظيفية فرعية	البيـــان	المصروفات الفعلية للسنوات المالية									
			2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
1		الخدمات العامة										
	1	الخدمات التنظيمية	518	8.2	412	6.0	775	7.5	679	7.0	959	5.3
	2	الخدمات المالية	91	1.44	95	1.4	110	1.1	129	1.3	140	0.8
	3	الأمن والعدالة	524	8.3	620	9.0	634	6.2	712	7.3	882	4.8
	4	الالتزامات الخارجية	84	1.33	90	1.3	111	1.1	290	3.0	167	0.9
		جملة الوظيفة	1217	19.3	1217	17.7	1630	15.8	1810	18.7	2148	11.8
2		الدفاع	1039	16.5	1019	14.8	1060	10.3	1219	12.6	1194	6.5
3		الخدمات الاجتماعية										
	1	الخدمات التعليمية	798	12.6	870	12.7	1043	10.1	1218	12.6	1486	8.1
	2	الخدمات الصحية	393	6.22	457	6.7	547	5.3	599	6.2	1028	5.6
	3	تكافل اجتماعي والشئون الاجتماعية	950	15	1109	16.2	3026	29.4	1148	11.8	7027	38.5
		جملة الوظيفة	2141	33.9	2436	35.5	4616	44.8	2965	30.6	9541	52.2
4		خدمات المجتمع										
	1	الخدمات الاعلامية	112	1.77	109	1.6	125	1.2	135	1.4	169	0.9
	2	الخدمات الدينية	50	0.79	61	0.9	80	0.8	91	0.9	118	0.6

الأهمية النسبية

إعداد/ سمير عبد الفتاح - المستشار المالي

وزارة المالية

مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية حسب الوظائف

تابع جدول رقم 7

لأقرب مليون دينار

وظيفة	وظيفية فرعية	البيـــان	المصروفات الفعلية للسنوات المالية									
			2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
4	3	الاسكان	78.0	1.2	89.0	1.3	221	2.1	201	2.1	202	1.1
	4	المرافق	304	4.8	286	4.2	269	2.6	306	3.2	312	1.7
		جملة الوظيفة	543	8.6	545	7.9	694	6.7	732	7.5	801	4.4
5		الخدمات الاقتصادية				0.0		0.0		0.0		0.0
	1	الطاقة	895	14.2	1039	15.1	1349	13.1	1975	20.4	3557	19.5
	2	النقل	25	0.4	31	0.5	33	0.3	39	0.4	49	0.3
	3	المواصلات	84	1.3	85	1.2	101	1.0	103	1.1	115	0.6
	5	الخدمات التجارية والصناعية	15	0.2	15	0.2	17	0.2	21	0.2	32	0.2
	6	الزراعة والثروة السمكية	47	0.7	44	0.6	55	0.5	76	0.8	85	0.5
		جملة الوظيفة	1066	16.9	1214	17.7	1555	15.1	2214	22.8	3838	21.0
6		أخرى غير مصنفة										
	1	فرعية غير مصنفة	162	2.6	247	3.6	390	3.8	489	5.0	561	3.1
	2	الاستملاكات العامة	147	2.3	182	2.7	361	3.5	268	2.8	179	1.0
		جملة الوظيفة	309	4.9	429	6.3	751	7.3	757	7.8	740	4.1
		الجملة	6315	100	6862	100	10306	100	9698	100	18262	100

الأهمية النسبية

إعداد/ سمير عبد الفتاح - المستشار المالي

وزارة المالية

الإعانات والرعاية الإجتماعية

جدول رقم 8

لأقرب ألف دينار

باب	مجموعة	بند	نوع	البيان	المصروفات الفعلية خلال السنوات المالية									
					2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
5	2	1		تحويلات للإفراد										
			4	الرعاية الاجتماعية	59563	2.0	69677	2.3	75807	1.3	78388	1.9	122217	1.1
			5	فوائد قروض عقارية	63290	2.1	65872	2.1	67864	1.2	68943	1.7	69001	0.6
			6	منح زواج	12120	0.4	13346	0.4	13992	0.2	15198	0.4	14074	0.1
			7	اعفاء من قروض عقارية	35038	1.2	35332	1.2	35000	0.6	35279	0.8	35000	0.3
			9	اعباء المديونيات الصعبة	13235	0.4	12972	0.4	5132	0.1	5449	0.1	15	0.0
				الجملة	183246	6.2	197199	6.4	197795	3.5	203257	4.9	240307	2.2
		2		دعم المؤسسات الأهلية		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0
			1	دعم المدارس الخاصة	11271	0.4	12613	0.4	14072	0.2	15635	0.4	17931	0.2
			2	دعم الصحف المحلية	582	0.0	580	0.0	570	0.0	480	0.0	474	0.0
			3	م.اندية انشطة رياضية	411	0.0	346	0.0	449	0.0	1442	0.0	299	0.0
			4	م.نقابات جمعيات نفع عام	1904	0.1	1773	0.1	1699	0.0	1801	0.0	1755	0.0
				الجملة	14168	0.5	15312	0.5	16790	0.3	19358	0.5	20459	0.2
		3		اعانات عامة		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0
			1	خفض تكاليف المعيشة	17030	0.6	18037	0.6	18661	0.3	46980	1.1	129869	1.2
			2	دعم منتجات غاز مسال مبيعات محلية	11220	0.4	21305	0.7	30008	0.5	38193	0.9	251519	2.3
				الجملة	28250	1.0	39342	1.3	48669	0.9	85173	2.0	381388	3.6
				جملة ما بعده	231200	7.8	263367	8.6	263254	4.7	307788	7.4	642154	6.0

الأهمية النسبية

إعداد سمير عبد الفتاح المستشار المالي

وزارة المالية

الإعانات والرعاية الإجتماعية

تابع جدول رقم 8

لأقرب ألف دينار

باب	مجموعة	بند	نوع	البيان	المصروفات الفعلية خلال السنوات المالية									
					2005/2004	%	2006/2005	%	2007/2006	%	2008/2007	%	2009/2008	%
				جملة ما قبله	231200	7.8	263367	8.6	263254	4.7	307788	7.4	642154	6.0
		4		تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة										
			5	مؤسسة التأمينات الاجتماعية	566745	19.1	653499	21.3	2537572	45.0	668562	16.1	6401275	59.6
			13	اعانات بيت الزكاة	2000	0.1	2000	0.1	2000	0.0	2000	0.0	2000	0.0
				الجملة	568745	19.2	655499	21.4	2539572	45.0	670562	16.1	6403275	59.6
		5		تعويض انشطة خاصة وشركات										
			3	انشطة مختلفة	132216	4.5	232571	7.6	373925	6.6	449116	10.8	529980	4.9
			8	المنحة الأميرية	195000	6.6		0.0	203000	3.6		0.0		0.0
			9	دعم وقود طائرات الكويتية						0.0	4474	0.1	4960	0.0
			12	دعم تخفيض تكلفة الوقود						0.0	12340	0.3	13861	0.1
				الجملة	327216	11.0	232571	7.6	576925	10.2	465930	11.2	548801	5.1
		6		دعم العمالة الوطنية في الجهات الحكومية				0.0		0.0		0.0		0.0
			1	اعانة الباحثين عن العمل	846	0.0	909	0.0	1500	0.0	1560	0.0	2000	0.0
			2	علاوة اجتماعية للعمالة الوطنية	30011	1.0	47036	1.5	71299	1.3	89529	2.2	110464	1.0
			3	علاوة اولاد للعمالة الوطنية	8241	0.3	803	0.0	10000	0.2	10990	0.3	13411	0.1
			4	تنمية القوى العاملة	2955	0.1	2139	0.1	2169	0.0	1600	0.0	1579	0.0
			6	علاوة غلاء المعيشة									6597	0.1
				الجملة	42053	1.4	50887	1.7	84968	1.5	103679	2.5	134051	1.2
				المجموع	1169214	39.4	1202324	39.2	3464719	61.4	1547959	37.2	7728281	71.9
				جملة الباب الخامس	2967807	100.0	3064068	100.0	5641450	100.0	4156970	100.0	10741394	100.0
				نسبة الإعانات / جملة الباب	39.4		39.2		61.4		37.2			71.9

الأهمية النسبية

إعداد سمير عبد الفتاح المستشار المالي